الوزير قزي: وزارة العمل بحاجة الى نهضة حقيقية على الصعيدين الفكري والاداري

اجرت الحوار رولى راشد

يعتبر وزير العمل سجعان قزي "ان اسوأ رجل دولة هو الذي يريد تحقيق انجازاته اثناء وجوده في المسؤولية . فرجل الدولة الحقيقي هو الذي يعمل لاجيال وليس لساعات." ويقول هناك قضايا انا لا استطيع انجازها كوزير واتمنى ان يكون لها استمرارية.
ويوضح "للصحة والانسان" ان وزارة العمل تحتاج الى نهضة حقيقية على الصعيدين الفكري والاداري. والاداري يعني اعادة تنظيم الوظائف، وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، ترشيد العمل وجعل الوزارة في خدمة المواطنين وتسهيل امورهم بدل تعقيدها. اما من الناحية الفكرية، فالمقصود هو ايجاد مقاربة جديدة لدور وزارة العمل ولمفهوم العمل في لبنان.
وقال: ان كل الملفات لها الاولية في الوزارة. وكانت اولاً للضمان الاجتماعي، وذلك من خلال اعادة ترسيم دور الصندوق وخدماته الى جانب توسيع رقعة عمله وتغطيته.
وثانياً: الحد من العمالة الاجنبية سيما وان المفاجأة هي بالعدد الهائل في طلب استخدام اليد العاملة الاجنبية في كل القطاعات.
وتابع: انا لا ادعي انني اوقفت اليد العاملة الاجنبية لان ذلك مستحيل. انما ما فعلته هو وضع حد لذلك. فكانت اجازات العمل تعطى بالآلاف واصبحت بالمئات. امر آخر، كانت هذه الاجازات تعطى لليد العاملة الاجنبية في اكثرية القطاعات فحاولت تحديدها في قطاعات معينة مثل الزراعة والبناء، وبشكل استثنائي في بعض القطاعات الاخرى حيث يتوافر تبادل الخبرات مثل التعليم والتربية.
ويرفض الوزير قزي تحديد دور وزارة العمل بخلق فرص العمل لانه فعلياً هو حمايتها. وهناك فرق كبير. وعلى المستثمرين خلق فرص العمل والبحث عنها. وقال: يؤسفني القول في هذا الاطار ان بعض اصحاب المؤسسات اللبنانية لا يبذل جهداً لايجاد يد عاملة وطنية. فهؤلاء يكتفون بوضع الاعلانات لمرة واحدة في الصحف ثم يستسهلون الذهاب الى مكاتب الاستخدام لاستقدام اليد العاملة الاجنبية. كما ان البعض يستسهل الاتصال بمؤسسات تربوية في الخارج للتعاقد مع اساتذة اجانب. واذ توقع ان يبصر قانون العمل الجديد النور قريباً قال: انه جرى العمل على درس القانون الحالي ومقاربته بقوانين العمل الموجودة في العالم. وقد تم الاخذ بعين الاعتبار معيار الانسان

من جهة، ومن جهة اخرى الحق في الراحة والعمل والمساواة بعد الاستناد الى شروط ومعايير منظمة العمل الدولية حيث ادرجت جميع هذه الامور بشكل مناسب في قانون جديد انجز في ٤ آب. وستتم احالته الى مجلس الوزراء في الوقت القريب قبل سلوكه الى مجلس النواب للمناقشة واصداره كمشروع قانون ومن ثم قانون جديد .
وطمأن الوزير قزي الى ان مشروع قانون الضمان بعد سن التقاعد سيبصر النور قريباً كاشفاً عن صراع سياسي لافت حول مشاريع القوانين الاجتماعية المقدمة في مجلس النواب اذ ان كل فريق يريد تمرير مشروعه.
حوار صريح اجري مع الوزير قزي الذي فضل عدم الدخول في بعض المواضيع التقنية لان ذلك يخرج عن نطاق اختصاص وزارته وقد جاء كالآتي:

س: في وزارة العمل ملفات متشعبة ومعقدة: الضمان الاجتماعي، قانون التقاعد والحماية الاجتماعية، تحديث قانون العمل، قضايا العمل والعمال، العمال الاجانب،مكافحة عمل الاطفال، الصرف التعسفي وغيرها...
ما هو الملف الذي تبقى له الاولوية في اهتماماتكم في هذه المرحلة؟

ج: في الواقع هناك الكثير من الملفات التي تستحق ان تكون من الاولويات. ووزارة العمل تحتاج الى نهضة حقيقية على الصعيدين الفكري والاداري. والاداري اعني به اعادة تنظيم الوظائف، وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، ترشيد العمل وجعل الوزارة في خدمة المواطنين وتسهيل امورهم بدل تعقيدها. اما من الناحية الفكرية، فالمقصود هو ايجاد مقاربة جديدة لدور وزارة العمل ولمفهوم العمل في لبنان. بمعنى آخر، لا يجب ان يقتصر دور وزارة العمل على استقدام عاملات المنازل؛ فهي ليست العداد للعمال الاجانب. وانما يجب ان يكون عندها استراتيجية لسوق العمل، للحاجة لليد العاملة الاجنبية في لبنان، استراتيجية لوقف الهجرة، لايجاد حوار فعلي بين شركاء العمل من دولة وهيئات اقتصادية وتجارية وهيئات عمالية. فهذا ما اعني به في المقاربة الفكرية الجديدة.

اما على صعيد الاولويات المباشرة، فاعتقد انني حاولت اعطاءها اولاً: للضمان الاجتماعي كوزير للوصاية، وذلك من خلال اعادة ترسيم دور الصندوق وخدماته الى جانب توسيع رقعة عمله وتغطيته.
ثانياً: الحد من العمالة الاجنبية سيما وانني تفاجأت بالعدد الهائل في طلب استخدام اليد العاملة الاجنبية في كل القطاعات. وهذا امر مرفوض، مع كل اعترافنا بضرورة حصول التبادل مع جميع الدول خصوصاً واننا نعيش في زمن العولمة. ولكن في لبنان ثمة وضع خاص. ومشاكلنا عبر التاريخ مصدرها الخارج دائماً، من الغرباء، اكانوا دولاً او انظمة او جيوشاً او شعوباً او عمالاً. كما ان هجرة الشباب والشابات تتم الى الخارج بكثافة.
والشعب الذي لايبني مجتمعه بيديه لا يشعر بالانتماء لا الى الدولة ولا الى المجتمع ولا الى الارض. فاليوم لم يعد هناك اي لبناني يتعاطى بالارض. واللبناني عندما يفقد الحوار ومحاكاة الارض يفقد وطنه. هذا لان لبنان قام في الاساس على مفهوم الارض اكثر من مفهوم الدولة بمؤسساتها.
فدور وزارة العمل الحد من استخدام اليد العاملة الاجنبية. وانا لا ادعي انني اوقفت اليد العاملة الاجنبية لان ذلك مستحيل. انما ما فعلته هو وضع حد لذلك. فكانت اجازات العمل تعطى بالآلاف واصبحت بالمئات. امر آخر كانت هذه الاجازات تعطى لليد العاملة الاجنبية في اكثرية القطاعات فحاولت تحديدها في قطاعات معينة مثل الزراعة والبناء، وبشكل استثنائي في بعض القطاعات الاخرى حيث يتوافر تبادل الخبرات مثل التعليم والتربية. ما عدا ذلك، الاجازات تكون في حالات استثنائية لا تتعدى العشرات. اذاً استطيع القول ان كل هذه الامور هي من الاولويات: الضمان الاجتماعي، مكافحة اليد العاملة الاجنبية، وضع قانون عمل جديد واعادة النظر في هيكلية الادارة وتنظيمها.

الحد من الاجازات

س- من الواضح ان ازمة البطالة في لبنان تتفاقم بشكل كبير ومتسارع في ضوء الاوضاع السياسية المتأزمة التي تنعكس على الوضع الاقتصادي وما يسفر عنه من اقفال لمؤسسات وطرد عمال، الى جانب انصراف العديد من المؤسسات الى الاستعانة بالسوريين الموجودين في لبنان عوضاً عن اللبنانيين لتخفيف الكلفة المترتبة عن توظيف المواطن اللبناني. وقد ذكرتم في احدى المناسبات ان نسبة البطالة وصلت الى ٢٠٪ منذ النزوح السوري وبلغ عدد الشباب اللبناني العاطل عن العمل منها نسبة ٣٥٪.
ما هي الاجراءات الفعلية التي اتخذت من قبل وزارتكم؟ وهل يتم التنسيق مع جهات ووزارات اخرى بهذا الموضوع؟

ج- بما انكم في مجلة تتعاطى الشأن الصحي فانتم تعلمون انه في بعض الاحيان الدواء لا يعطي النتيجة الفورية. كما ان هناك علاجات اخرى تظهر مفاعيلها بعد وقت. ونحن من خلال التدابير التي نتخذها ننتظر النتائج في مرحلة لاحقة. في مرحلة مباشرة عملنا على توقيف التراخيص. ولكن هذا تدبير سلبي من قبلي كوزير. والتدبير السلبي لا يبني وطنا لوحده بل يجب مواكبته بتدبير ايجابي.
وما اعنيه بالايجابي انه مقابل كل يد عاملة اجنبية تمنع من الدخول الى سوق العمل اللبناني يجب استقطاب يد عاملة لبنانية. اما منع الاجانب من الدخول الى بعض القطاعات دون تأمين البديل ودون ان يحصل اي استثمار للارض سيما في القطاع الزراعي فهذا يعني تعطيل الزراعة.
فاذا منعنا الاجانب من العمل في المطاعم وهذا تدبير سلبي ايضاً يجب في المقابل على صاحب المؤسسة ايجاد عمال لبنانيين واذا تعذّر ذلك اقفلت المؤسسة.
ووزارة العمل ليست الوزارة التي تخلق فرص العمل ولكنها الوزارة التي تحميها. وهناك فرق كبير. وعلى المستثمرين خلق فرص العمل والبحث عنها. ويؤسفني القول في هذا الاطار ان بعض اصحاب المؤسسات اللبنانية لا يبذل جهداً لايجاد يد عاملة وطنية. فهؤلاء يكتفون بوضع الاعلانات لمرة واحدة في الصحف ثم يستسهلون الذهاب الى مكاتب الاستخدام لاستقدام اليد العاملة الاجنبية. كما ان البعض يستسهل الاتصال بمؤسسات تربوية في الخارج للتعاقد مع اساتذة اجانب. وكذلك يتم الاتصال بمكاتب معينة ايضاً في الخارج لاستقدام نزلاء وموظفين في بعض المطاعم والفنادق.
الا انه اذا حصل بحث جدي في هذه الامور فانه بالتأكيد تتوافر فرص العمل في الداخل.
وفي هذا الاطار، نشدد على اهمية دور المؤسسة الوطنية للاستخدام الهام حيث من المفترض اقامة تواصل بينها وبين مؤسسات العمل لايجاد اليد العاملة الوطنية. كما انه يجب بناء التواصل بين وزارة العمل والهيئات الاقتصادية والاتحادات النقابية والعمالية والبلديات. وايضاً جمعيات المجتمع الاهلي والجامعات التي تخرّج الطلاب للتنسيق وايجاد التوازن اللازم بين العرض والطلب.

هذا الشيء يحصل اليوم في دول العالم. وثمة جامعات بمجرد ان يدخلها الطالب مثل هارفرد وغيرها... يعني انه دخل سوق العمل لان المؤسسات ستلجأ اليها في توظيفاتها.

اما في لبنان، فنحن لا نعرف ما اذا كانت الجامعات الموجودة تخرّج جيلاً للعمل او جيلاً عاطلاً عن العمل نظراً لمستوى التعليم المطبق في البعض منها. كما ان معظم هذه الجامعات وللاسف لا يواكب طلابها حين يتخرجون الى سوق العمل. اي انها لا تعمل على توجيههم ووضعهم على اتصال مع النقابات المهنية ومراكز الدراسات. اما في الخارج: فالجامعات تبدأ علاقتها مع الطلاب حين ينجزوا التعليم الاكاديمي عندها.

قانون عمل حديث انساني

س- تحدثتم عن قانون عمل جديد يأخذ بعين الاعتبار القضايا الانسانية دون المس بالقدرة الانتاجية. اين اصبح هذا القانون ومتى سيبصر النور؟

ج- كما تعلمين لقد تم وضع قانون العمل سنة ١٩٤٦. وتم تعديله عام ١٩٤٩. مرت ٦٥ سنة لم يتم خلالها اجراء اي تحديث لهذا القانون الا بشكل هامشي احياناً. وتحت وطأة وضغط الخارج وبعض القضايا مثل اللجوء الفلسطيني او ما شابهه. اليوم شكلّت لجنة في وزارة العمل منذ حوالي ٣ اشهر. وقد عملت على درس القانون الحالي وقاربته بقوانين العمل الموجودة في العالم. وقد اخذت بعين الاعتبار معيار الانسان من جهة، ومن جهة اخرى الحق في الراحة والعمل والمساواة بعدما استلهمت شروط ومعايير منظمة العمل الدولية التي ادرجت جميعها بشكل مناسب في قانون جديد انجز في ٤آب. وارتأيت شخصياً وهو امر غير الزامي اطلاع الهيئات الاقتصادية والعمالية عليه بشكل تدريجي للحصول على الملاحظات قبل رفعه الى مجلس الوزراء. وستتم احالة هذا الانجاز الى مجلس الوزراء في الوقت القريب قبل سلوكه الى مجلس النواب للمناقشة واصداره كمشروع قانون ومن ثم قانون جديد.

س- مع هذا المسلك الطويل بين مجلس الوزراء ولجان مجلس النواب والهيئة العامة لمجلس النواب والذي لا يخلو من التدخلات السياسية والمصالح الشخصية كما في كل القوانين هل تعتقدون ان قانون العمل الجديد سيبصر النور هذا العام؟

ج- تعرفين ان اسوأ رجل دولة هو الذي يريد تحقيق انجازاته اثناء وجوده في المسؤولية. فرجل الدولة الحقيقي هو الذي يعمل لاجيال وليس لساعات. وهناك قضايا انا لا استطيع انجازها كوزير واتمنى ان يكون لها استمرارية.

س- الا تخشون ان يأتي وزير آخر ويعيد الدراسة من جديد؟

ج- لا اعتقد ان الوزير الذي يخلفني سينقض هذا الانجاز لان هذه الامور ليست سياسية. وقانون العمل ليس لا ل ١٤ و لا ل ٨ آذار. وعند يتم العمل على تحديد البطالة فهذا لايحصل لفريق دون الآخر. او لطائفة دون الثانية. عندما نعمل على تنظيم الضمان الاجتماعي فهو يكون لكل الفرقاء اللبنانيين.
كل هذه الخطوات الاصلاحية تتخطى الانقسامات السياسية والطائفية والمذهبية.
لذلك انا على ثقة معينّة ان من سيأتي الى وزارة العمل من بعدي سيكمل هذه الانجازات. فانا لم انقض ما قام به اسلافي من انجازات جيدة في الوزارة وانما الامور التي كانت بحاجة الى الاصلاح عملنا عليها.

س- عملتم على احياء لجنة المؤشر ولجنة الحوار المستدام. ولكن في ضوء الانقسامات الحاصلة والدورة الاقتصادية المشلولة ما هي النتائج المرجوة من هذه الاجتماعات؟

ج- لجنة المؤشر هي لجنة موجودة في وزارة العمل تضم كافة شركاء العمل. ومهمتها الوحيدة دراسة مؤشر الغلاء والنمو والحركة الرقمية لكل واقع المجتمع اللبناني. على ان تقدم الملخص الى الدولة اللبنانية لتكون مادة ترتكز عليها في اقرار الزيادات واقرار المشاريع المتعلقة بالنمو.
لجنة المؤشر ليست لجنة تقريرية وانما مسؤوليتها اعطاء المؤشرات التي على الدولة بدورها الافادة منها. ونحن عندنا دائرة الاحصاء المركزي التي تقدم عملا مميزاً من خلال الارقام العلمية والموضوعية التي تزودنا بها والتي تقارب الى حد بعيد الواقع اللبناني.

وبالطبع الدراسات التي يتم اعدادها انما تتبع منهجاً معيناً في الاحصاء، سيما وانه في القضايا الاقتصادية ثمة مقاربات عديدة. ويتم الوصول الى ارقام مختلفة تكون صحيحة ولكن طبقا للنهج الذي على اساسه انجز الاحصاء. اذا نحن في لجنة المؤشر نحصل على مؤشرات جيدة.

بعض توصيات خلوة الضمان الى التنفيذ

س- سياسة وزارة العمل تطال في اولوياتها تطوير الضمان الاجتماعي الذي خصصتم له خلوة خرجت بسلسلة توصيات. ما هي التوصيات التي بدأ العمل بتنفيذها؟ وما هي التي ستواجه الصعوبات عند التنفيذ؟

ج- التوصيات التي صدرت عن خلوة الضمان الاجتماعي التي عقدت على مدى ٤٨ ساعة هي نوعان لجهة آلية التنفيذ. في النوع الاول :منها ما يحتاج فقط الى موافقة المير العام للضمان لتأخذ مسار التنفيذ. وهناك توصيات بحاجة الى قرار من المدير العام وموافقة مجلس ادارة الضمان. واخيراً ثمة قرارات تحتاج لتصبح نافذة موافقة الطرفين معاً الى جانب مصادقة وزير الوصاية الذي هو وزير العمل.
وكل التوصيات المتعلقة بالمرجعيات الثلاث سلكت طريق التنفيذ. وهي لاتحتاج الى مراسيم من مجلس الوزراء ولا الى مشاريع قوانين من المجلس النيابي. اذاً كل ما يتعلق بتوقيع من الوزيراو مجلس الادارة او المدير العام بدأ تنفيذه.
اما في النوع الثاني فالأمر يتعلق بتوصيات وقرارات بحاجة للإحالة الى مجلس الوزراء لتصدراما بمرسوم من مجلس الوزراء واما بمشروع قانون يحوّله مجلس الوزراء الى مجلس النواب الذي يناقشه في اللجان للتصويت عليه واقراره في ما بعد في الهيئة العامة. هذا مسار برلماني ديمقراطي طويل يأخذ وقته.

وثمة قرارات تتعلق بتوسيع شريحة المضمونين وتوسيع تغطية الضمان. وما اعنيه هو انه في الضمان الاجتماعي اليوم شريحة محددة من الموظفين والسعي جار لادخال فئة أخرى تشمل موظفي البلديات، المخاتير، ارباب العمل في اطار ما كان يسمى بالضمان الاختياري. اي توسيع شريحة المستفيدين من خدمات الضمان. ومن المعلوم انه بالتزامن مع التطور الطبي والتكنولوجي في المجال الصحي اصبحت توسعة خدمات الضمان تطال تغطية كلفة معظم الفحوصات وصور الاشعة والتحاليل المخبرية الى جانب تغطية كلفة ادوية الامراض المزمنة بنسبة ٩٥٪.

اعضاء مجلس الضمان والتغيير

س- طلبتم في وقت سابق من الاعضاء المتغيبين عن مجلس ادارة الضمان بالعودة الى حضور اجتماعات المجلس واما بتعيين او انتخاب بديل عنهم. ما هو الواقع اليوم في مجلس ادارة الضمان؟

ج- من جملة القرارات التي خرجت بها خلوة الضمان منها ما هي ادارية تتعلق بمجلس ادارة الضمان. وبالاعضاء المتغيبين.
وقد طلبت في هذا الصدد اعادة النظر في عدد اعضاء المجلس. هل يجب ان يبقى العدد ٢٦ كما هو عليه ام يفترض اقتصاره على ١٢ عضواً فقط. في المطلق انا لا ارفض شيئاً. بل ادعو الى اعادة تقييم التجربة الحالية في المجلس. واذا استقر الرأي على الابقاء عليه كما هو فليكن. واما فليتخذ القرار الصائب. وانا ادعو مجدداً الاعضاء المتغيبين الى المشاركة في اجتماعات المجلس سيما وان بينهم عناصر كفوءة وعندها الخبرات الوافية. واذا تعذّر هذا الحضور فنأمل من المرجعيات التي انتدبتهم الى ايجاد البديل عنهم. واذا تم تعيينهم من قبل مجلس الوزراء فعلى المجلس تعيين غيرهم.

ولا بد من الذكر ان الخلوة تطرقت الى موضوع الجهاز الاداري في الصندوق الذي هو اساسي ويتعلق بالموارد البشرية : فالتعيينات كانت تتم من خلال المدير العام واحيانا عن طريق مباراة مجلس الخدمة المدنية. ولاختيار هذا الجهاز اصبح هناك جهاز متخصص لاختيار العناصر الكفوءة في المراكز الشاغرة. وأشير في هذا السياق الى اننا اتبعنا نظام اللامركزية في ملء المراكز. وهذا امر جيد ليس له علاقة بالسياسة بل بحاجة

الضمان الى الادارة المناسبة.

ماذا اعني بذلك؟ نحن اليوم اذا كنا بحاجة الى ١٠موظفين في مكتب النبطية في الجنوب نعلن في الصحف عن ذلك. وتكون المشاركة في المباراة مفتوحة لكل اللبنانيين. الا انه على الذي يريد التقدم الادراك سلفاً ان مركز عمله هو النبطية.
للاسف تبيّن انه من احد اسباب لجوء الناس الى دفع الرشوة للموظفين تسريع المعاملات. فلو توفر العدد الوافي من الموظفين لما انتشرت ظاهرة الرشاوى. فالتوظيف ضروري لمكافحة الفساد.

س- ذكرتم انكم طلبتم اعادة تقييم عدد اعضاء مجلس ادارة الضمان. ولكن الجميع يعلم ان وراء تسمية الاعضاء قرارات سياسية. فكيف سيكون التوزيع عادلاً ؟

ج- هذا صحيح ولكن السياسة يجب ان تكون العامل المساعد على ترشيد الادارة والانفاق وليس عامل لتثقيل الادارة وتعطيلها. التوزيع السياسي يمكن ان يطبق على ١٢ عضواً. انا مع تصغير العدد علماً اني حريص على الافادة من خبرة كل عضو. وقد تعرفت عن قرب على كل الاعضاء الموجودين خلال الخلوة ولمست منهم كل ارادة في التغيير.

س- هناك مشروعان اليوم في مجلس النواب وهما قانون الضمان الصحي بعد سن التقاعد للمضمونين وقانون التقاعد والحماية الاجتماعية. ما هي حظوظ كل منهما ليصبحا نافذين؟

ج- نحن في حزب الكتائب نراهن على حصانين في سباق الخدمة العامة وخدمة الانسان. وهما يتعلقان بضمان الشيخوخة والضمان الصحي للمتقاعدين. وهذا الامر لا يتم بسرعة لانه يلزم الخزينة باموال طائلة ومن المفترض اعداد دراسة وافية لضمان نجاح التنفيذ.

ونحن نعرف ان دولا كبيرة في العالم وعلى رأسها اميركا ودول اوروبا تنوء تحت وطأة نفقات صناديق الضمان الاجتماعي. وثمة دول كبيرة دخلت ماليتها في عجز كبير بسبب التغطية الصحية الشاملة التي تطبقها. من هنا لانريد ترك موضوع التغطية على الورق فقط بسبب العجز الذي سيصيب الصندوق بعد تنفيذ مشروع التغطية الموسع الجديد.

صراع سياسي على المشاريع الاجتماعية

س- ولكن في احد المشاريع المطروحة ان قانون التقاعد والحماية الاجتماعية سيكون مستقلا عن صندوق الضمان وستشكل هيئة لادارته.

ج- هنا دخلنا في التفاصيل التقنية لابل السياسية وليس له علاقة بضمان المتقاعدين. نحن بدأنا بمشروع ضمان المتقاعدين بعد سن ال٦٤

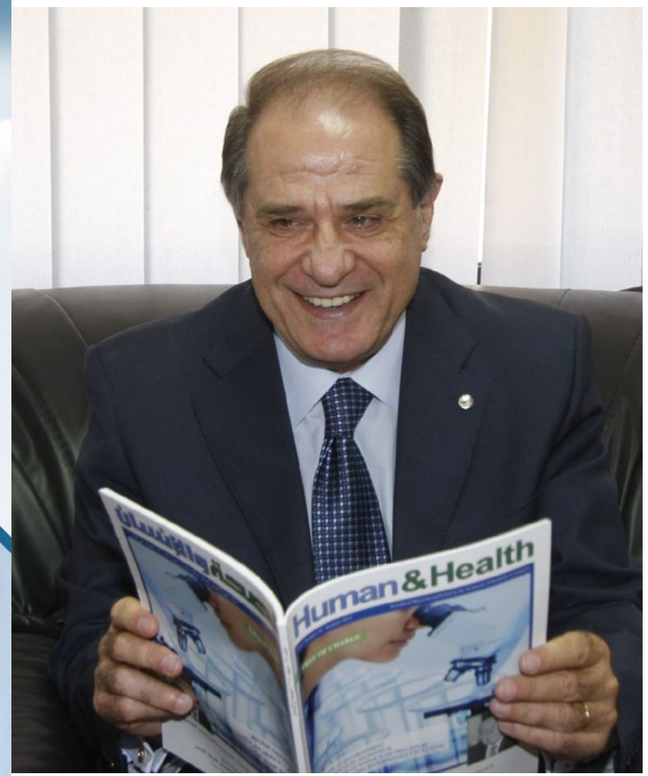

ونعمل على درسه لتحضيره كمشروع قانون يكون جاهزاً للاحالة الى مجلس النواب. ولي ملء الثقة بان هذا المشروع سيبصر النور في وقت قريب خصوصاً وان المستفيدين منه ينتمون الى كل الاحزاب والطوائف. العائق الاساسي هو انه كل طرف قدم مشروعه ويريد تمريره. وقد لمست هذا الصراع حول عدة مشاريع في اجتماع لجنة الصحة النيابية. هذه فضيحة وجريمة اذا كنا نختلف على اي مشروع سيمرّ.

س- وماذا بشأن مشروع قانون التقاعد والحماية الاجتماعية؟

ج- هناك مشروع بهذا الشأن لتيار المستقبل. وحزب الكتائب قدم مشروعه. وقانون الضمان الصحي للمتقاعدين جزء من ضمان الشيخوخة. نحن على الطريق الصحيح رغم تعدد المشاريع المقدمة. واذا كان هناك اليوم من يطالب باستقلالية هذا الصندوق عن الضمان فهذا ناتج عن انعدام الثقة بادارة الضمان . ونحن طلبنا من ادارة الضمان ترشيد ادارة المال الموجود في الصندوق. ومن المفترض توظيف الاموال في مشاريع استثمارية مجدية كما يحصل في معظم الصناديق الموجودة في العالم. ومن المعروف ان هذا التوظيف لا يخلق المردود المالي فقط وانما ينشئ التواصل المستدام والشراكة الجديدة بين مؤسسات العمل.

(تصوير بشارة الشايب)